المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

سلسلة أوراق العمل

الديناميّات الاجتماعية في الجزائر المستعمَرة...
"الأهالي المسلمون" والمستوطنون بين التعايش والتنافر
الولاية الفرعية سطيف مرجعًا (1901-1956)

- عبد الحفيظ قبايلي -

ورقة عمل رقم 38

أيلول/سبتمبر 2026

الديناميّات الاجتماعية في الجزائر المستعمَرة... "الأهالي المسلمون" والمستوطنون بين التعايش والتنافر: الولاية الفرعية سطيف مرجعًا (1901-1956)

– عبد الحفيظ قبايلي –

سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة

ورقة عمل رقم 38

أيلول/سبتمبر 2026

الرجاء إرسال المراسلات إلى:

عبد الحفيظ قبايلي، أستاذ باحث في التاريخ المعاصر في جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر.

a.guebaili@univ-setif2.dz

© المجلس العربي للعلوم الاجتماعية 2026

جميع الحقوق محفوظة

نشر هذا العمل للمرة الأولى في أيلول/سبتمبر 2026.

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر إسم المؤلّف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من العلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ولا تلزمه بها.

لمحة عن سلسلة أوراق العمل

تهدف سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية إلى نشر أوراق أكاديمية جديدة ومثيرة تخصّ المجال والمنطقة، واستعراض أفكار من خلال المناقشة العلمية. ويرحّب المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بالأوراق التي تعالج مسائل ذات طبيعة موضوعيّة أو نظريّة أو منهجيّة أو فنيّة، والتي تعتمد مقاربات إمبيريقية، أو نظرية، أو الاثنتين معًا. ويستقبل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الأوراق باللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية.

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214
www.theacss.org

الملخّص

يتناول هذا المقال الديناميات الاجتماعية التي حكمت العلاقة بين الأهالي المسلمين والمستوطنين الأوروبيين في الجزائر في خلال الحقبة الاستعمارية، متخذًا من الولاية الفرعية (Sous-préfecture) سطيف مجالًا مكانيًّا للدراسة، ومغطّيًا الفترة الممتدة بين 1901 و1956. وينطلق من فرضية مفادها أنّ المجتمع الاستعماري لم يكن قائمًا على قطيعة اجتماعية مطلقة ولا على تعايُش مندمج، بل تشكّل ضمن منطق مركّب جمع بين الاحتكاك اليومي الذي فرضه الواقع الاستعماري والتنافر البنيوي الناتج عن اختلال موازين القوة القانونية والاقتصادية والثقافية. ولتحليل هذه الديناميات، يعتمد المقال مقاربة اجتماعية–أنثروبولوجية تتجاوز القراءات السياسية والعسكرية التقليدية، من خلال التركيز على الحياة اليومية، والممارسات الاجتماعية، والتمثلات المتبادلة، مع إيلاء إعادة تشكُّل البنى الاجتماعية المحلية تحت تأثير السياسات الاستعمارية اهتمامًا خاصًّا. وفي هذا السياق، يبرز دور الأرض بوصفها المحدد الرئيس لإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، إذ أسهمت سياسات نزع ملكية الأهالي وتوطين المستوطنين في تفكيك البنى الجماعية التقليدية، وإعادة تشكيل أنماط العيش والعمل، وتحويل الريف إلى فضاء احتكاك غير متكافئ. ويعالج المقال أيضًا ظاهرة اللصوصية الريفية باعتبارها تعبيرًا اجتماعيًّا مركّبًا عن التفكك البنيوي والاحتجاج غير المنظم، أكثر من كونها مجرد انحراف إجرامي معزول. وينتقل بعد ذلك إلى دراسة الفضاءات الحضرية بوصفها مجالات للتجاور القسري بين الأهالي والمستوطنين، ويُبرز أنّ مظاهر التثاقف ظلت محدودة وانتقائية، وأنّ العلاقات الاجتماعية بقيت محكومة بمنطق الفصل النسقي، وهو ما تؤكده ندرة الزواج المختلط الذي ظل ظاهرة استثنائية كشفت حدود الاندماج داخل مجتمع استعماري قائم على اللامساواة القانونية والرمزية. ويخلص المقال إلى أنّ أحداث 8 مايو/أيار 1945 مثّلت لحظة قطيعة تاريخية حاسمة أنهت وهم التعايش الممكن، وحولت التوترات الاجتماعية المتراكمة إلى صراع وجودي وذاكرات متعارضة، بما يؤكد أنّ العنف لم يكن عنصرًا طارئًا على التجربة الاستعمارية، بل كان متجذرًا في بنيتها الاجتماعية، وأنّ التعايش الذي فرضته الضرورة التاريخية لم يفضِ إلى اندماج حقيقي، وإنما مهّد للشروط الاجتماعية والسياسية التي أفضت إلى مسار التحرر الوطني.

الكلمات المفتاحية: الديناميات الاجتماعية الاستعمارية، الأهالي المسلمون والمستوطنون الأوروبيون، سطيف في خلال الحقبة الاستعمارية.

الديناميّات الاجتماعية في الجزائر المستعمَرة... "الأهالي المسلمون" والمستوطنون بين التعايش والتنافر: الولاية الفرعية سطيف مرجعًا (1901-1956)

المقدمة

يشكّل تاريخ الجزائر في خلال الحقبة الاستعمارية أحد أكثر الحقول البحثية تعقيدًا في دراسة التحوّلات الاجتماعية، نظرًا إلى ما شهده من اختلالات بنيوية عميقة مسّت أنماط العيش، وأشكال التفاعل الاجتماعي، وبُنى السلطة والهيمنة؛ إذ فرض الاستعمار الفرنسي منذ القرن التاسع عشر نظامًا استيطانيًّا لم يقتصر على السيطرة العسكرية والإدارية، بل سعى إلى إعادة تشكيل المجتمع الجزائري ديمغرافيًّا، واقتصاديًّا، وثقافيًّا، عبر سياسات هدفت إلى إحلال عنصر أوروبي مهيمن في فضاء كان قائمًا على توازنات اجتماعية تقليدية. ولم يكن الاستيلاء على الأرض مجرد نتيجة للاحتلال، بل مثّل أحد المرتكزات الأساسية للمشروع الاستيطاني، إذ اعتمدت الإدارة الاستعمارية على منظومة من القوانين والإجراءات الإدارية والضغوط الاقتصادية التي استهدفت تفكيك أنماط الملكية التقليدية، وتوسيع قاعدة الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي "الأهالي المسلمين"[1]. ومن ثمّ، إنّ انتقال جزء معتبر من الملكية العقارية من "الأهالي المسلمين" إلى المستوطنين الأوروبيين لا يمكن تفسيره باعتباره نتاج خيارات اقتصادية حرة، بل ينبغي فهمه في سياق اختلال موازين القوة التي فرضها النظام الاستعماري، وما ترتب عنها من إفقار، ومصادرات، وإعادة تنظيم قانوني للملكية العقارية. وقد بيّن بيير بورديو وعبد الملك صياد في كتابهما Le déracinement- La crise de l'agriculture en Algérie traditionnelle (الاقتلاع: أزمة الزراعة التقليدية في الجزائر) أنّ هذه السياسات لم

[1] الأهالي المسلمون (les indigènes musulmans) هي الصفة القانونية الرسمية التي أطلقتها السلطات الاستعمارية الفرنسية على سكان الجزائر المسلمين، وهي صفة وضعتهم في مرتبة قانونية أدنى من بقية سكان الجزائر المستعمرة الذين كانوا يتمتعون بالمواطنة الفرنسية ويتشكلون من المستوطنين الأوروبيين واليهود. وقد ترتّب عن هذا التصنيف حرمان الأهالي المسلمين جملة من الحقوق السياسية والمدنية التي تكفلها صفة المواطنة الفرنسية، وإخضاعهم لنظام قانوني استثنائي قائم على التمييز وعدم المساواة. ويأتي اعتماد هذه التسمية في هذا المقال بوصفها مفهومًا تاريخيًّا يعكس واقعًا قانونيًّا ومؤسّسيًّا محدّدًا، لما كان لها من تبعات عميقة على أوضاع الجزائريين المسلمين الاجتماعية والسياسية، وليس بقصد إعادة إنتاج الرؤية الاستعمارية أو تكريس منطقها التصنيفي، مثلما قد يُفهم خطأً.

تُحدث مجرد تحوّل في أنماط الملكية، وإنما قادت إلى اقتلاع المجتمع الريفي الجزائري من أسسه الاقتصادية والاجتماعية، عبر تفكيك البنى الزراعية التقليدية وإعادة تشكيلها بما يخدم المشروع الاستيطاني. وفي هذا السياق، برزت علاقة "الأهالي المسلمين" بالمستوطنين الأوروبيين بوصفها إحدى أكثر العلاقات إشكالية، بين أشكال من التعايش اليومي المفروض، ومظاهر التنافر الاجتماعي والرمزي، التي غذّتها اللامساواة القانونية والاقتصادية والسياسية.

ولم تكن هذه العلاقة علاقة ثنائية بسيطة تقوم على التقابل الصريح بين مستعمِر ومستعمَر، بل تشكّلت ضمن شبكة معقّدة من التفاعلات اليومية، شملت الأرض، والعمل، والسكن، والمدرسة، والسوق، والفضاءات العامة، وتداخلت فيها ممارسات التعاوُن القسري مع آليات الإقصاء والهيمنة. ومن ثَمّ، إنّ مقاربة هذه العلاقة من زاوية اجتماعية وثقافية تتيح تجاوز القراءة السياسية أو العسكرية الكلاسيكية، وفتح أفق جديد لفهم الكيفيات الدقيقة التي عاشت بها المجموعتان داخل فضاء واحد، ولكن وفق شروط غير متكافئة فرضها النظام الاستعماري الاستيطاني.

تطرح هذه الدراسة الإشكالية المركزية الآتية: كيف تشكّلت ديناميات التعايش والتنافر بين الأهالي المسلمين والمستوطنين الأوروبيين في الجزائر المستعمَرة، وما حدود هذا التعايش في ظل نظام استعماري قائم على اللامساواة البنيوية؟ ويندرج ضمن هذه الإشكالية عددٌ من التساؤلات الفرعية: ما دور التنظيم الإداري الاستعماري في إعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية؟ وكيف أسهمت الأرض والملكية والعمل في صياغة علاقات القوة؟ وإلى أيّ حد شكّلت الفضاءات الريفية والحضرية مجالات للاحتكاك والتثاقف، أو على العكس، لإعادة ترسيم الحدود الاجتماعية؟ وكيف انعكست هذه التجربة في الذاكرة اللاحقة والتمثلات المتبادلة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اختيرت الولاية الفرعية (Sous-préfecture) سطيف مجالًا للدراسة في خلال الفترة الممتدة بين 1901 و1956، وهو اختيار يكتسي دلالة خاصة، نظرًا إلى ما تمثّله سطيف من نموذج مكثّف للتجربة الاستعمارية في الشرق الجزائري؛ إذ جمعت بين فضاءات ريفية واسعة خضعت لسياسات الاستيطان الزراعي الأوروبي القائمة على التوسع في الاستيلاء على الأراضي وإعادة تشكيل البنية العقارية، وتجمُّعات حضرية ذات طابع أوروبي واضح، إلى جانب أغلبية سكانية مسلمة عاشت تحت نظام قانوني تمييزي. كذلك شهدت سطيف تحوّلات حاسمة، بخاصة بعد أحداث 8

مايو/أيار 1945، جعلتها مجالًا ملائمًا لرصد التحولات التي عرفتها العلاقات بين الأهالي المسلمين والمستوطنين الأوروبيين عبر خط الزمن.

وتستند هذه الدراسة إلى مقاربة متعددة الأبعاد، تمزج بين التحليل الاجتماعي والأنثروبولوجي والتاريخي، مع اعتماد منهج كيفي بالدرجة الأولى، يُولي الحياة اليومية، والتمثلات، والممارسات الاجتماعية الملموسة أهمية خاصّة. ووُظِّفَت مصادر متنوعة، شملت الأرشيف العائلي لبعض العائلات، وسجلات الحالة المدنية، إلى جانب الشهادات الشفوية والذاكرة المحلية، بما يسمح بتقاطُع زوايا النظر، وتجاوُز الخطاب الرسمي الاستعماري، واستعادة أصوات الفاعلين الاجتماعيين في هوامش النظام.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة محاور رئيسة. يتناول المحور الأول الاحتلال الفرنسي لسطيف من زاوية التنظيم الإداري وإعادة تشكُّل التراتبية الاجتماعية، بما في ذلك تطوُّر الهياكل الإدارية، والتحولات الديمغرافية، ومسألة الملكية العقارية. أمّا المحور الثاني، فيركّز على الأرض باعتبارها محددًا للتفاوت الاجتماعي وفضاءً للتفاعل بين الأهالي والمستوطنين. بينما خُصص المحور الثالث للفضاء الريفي بوصفه مختبرًا للتعايش والتنافر، من خلال دراسة الضيعة الاستيطانية، وعلاقات العمل، وأشكال التثاقف، وظاهرة اللصوصية الريفية باعتبارها تعبيرًا مركبًا عن التفكك الاجتماعي والاحتجاج غير المنظم. ويُعالج المحور الرابع التجمعات الحضرية وأنماط التجاور وحدود العيش المشترك داخل المدينة. في حين يتناول المحور الخامس مسألة الزواج المختلط، والتمثلات المتبادلة، وبناء الذاكرة اللاحقة، قبل أن تُختتم الدراسة بخلاصة تركيبية تُبرز حدود التعايش في المجتمع الاستعماري، وتضعه في سياقه التاريخي الأوسع.

وبذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في تجديد النظر إلى المجتمع الاستعماري في الجزائر، ليس باعتباره فضاءً لصدام دائم فحسب، ولا فضاءً لتعايُش منسجم، بل مجالًا اجتماعيًّا متوترًا ومركبًا، تشكلت داخله علاقات القوة والهيمنة حول الأرض والعمل والفضاء الاجتماعي، وأسهمت في إعادة تشكيل العلاقات بين الأهالي والمستوطنين ضمن سياق الاستعمار الاستيطاني. كذلك تهدف إلى إغناء الأدبيات من خلال الانتقال من المقاربات الوطنية العامة إلى دراسة حالة محلية تستند إلى معطيات أرشيفية وميدانية، بما يسمح بفهم أكثر دقة للتجربة الاستعمارية في الولاية الفرعية سطيف، ويبرز خصوصياتها ضمن الإطار العامّ للاستعمار الفرنسي في الجزائر. وتندرج هذه الدراسة ضمن مشروع بحثي أوسع لا يزال قيد الإنجاز، وتقدّم قراءة أولية لجزءٍ من مواده وتحليلاته.

1 . الاحتلال الفرنسي لسطيف: التأسيس لمجال استعماري في الشرق الجزائري

بعد سقوط مدينة قسنطينة في قبضة الاحتلال الفرنسي عام 1837، اتجهت السلطات الاستعمارية نحو توسيع مجال السيطرة العسكرية في الهضاب العليا الشرقية، باعتبارها منطقة ذات أهمية استراتيجية سواء من الناحية العسكرية أم من حيث إمكانات الاستيطان الزراعي. وفي هذا الإطار، برزت منطقة سطيف بوصفها أحد المحاور الأساسية لهذا التوسُّع (بيرم 2017، 49). وسُجِّلت أولى المحاولات الفرنسية لاحتلال سطيف عام 1838، عندما وصلت القوات الفرنسية إلى المنطقة في أواخر ذلك العام، لكنّ هذا الوجود لم يكن دائمًا، إذ سرعان ما انسحبت من دون أن تستقر فعليًّا. وعند وصولها إلى الموقع الأثري الروماني القديم "سيتيفيس"(Sitifis)، لم تكن المنطقة تعرف وجود تجمُّعات سكانية قارة أو نسيجٍ عمرانيٍّ منظَّم، إذ اقتصر الوجود البشري على خيام لقبائل رعوية، بعضها متنقل وبعضها الآخر شبه مستقر، ما يعكس الطابع الريفي والقبلي للمجال قبل الاحتلال (Féraud 1872, 93-178).

ويُعدّ العام 1839 المنعطف الحاسم في إخضاع سطيف للسيطرة الفرنسية، حيث تمكنت القوات العسكرية من فرض هيمنتها الفعلية على المنطقة، ما أتاح الشروع في تثبيت الوجود الاستعماري. وتجسد ذلك في إقامة قلعة دفاعية شُيّدت فوق أنقاض المعالم الرومانية، إضافة إلى إنشاء مستشفى عسكري بسعة ثلاثين سريرًا، وهو ما يدل على نية الاستقرار طويل الأمد. وضمّ المركز العسكري في بداياته نحو 600 جندي، لكنّ موقعه الاستراتيجي سرعان ما فرض ترقيته إلى قسمة عسكرية (Subdivision)، فدُعّم بقوات إضافية بلغ عددها نحو 2600 عسكري، ما جعل منه أحد أهم المراكز العسكرية في شرق الجزائر في خلال هذه المرحلة Villard et Rassard 2002, (90).

وأدى استقرار القوة العسكرية الفرنسية في سطيف منذ العام 1840 إلى حدوث تحولات عميقة في البنية العمرانية، إذ شرعت السلطات العسكرية في توسيع حركة البناء أولًا لفائدة الجيش، ثم لفائدة المستوطنين الأوروبيين لاحقًا. وقد نشأت أولى ملامح البلدة بمحاذاة أسوار المركز العسكري، وضمت في بداياتها نحو خمسين منزلًا، وأحيطت بأسوار لها أبواب شرع في تشييدها تدريجًا حتى أحاطت بكامل المدينة (Villard et Rassard 2002, 100). وفي هذا السياق، عملت السلطات السياسية والعسكرية على تهيئة الظروف الأمنية والإدارية لاستقطاب المستوطنين الأوروبيين، في إطار مشروع استيطاني يهدف إلى إحكام السيطرة على المجال وإعادة تشكيله ديمغرافيًّا واقتصاديًّا.

الصورة رقم 1: أقدم المنازل في سطيف التي شُيدت في أوائل الأربعينيّات من القرن التاسع عشر

وتُبرز الإحصاءات الفرنسية للعام 1843 محدودية الاستيطان الأوروبي في سطيف مقارنةً ببقية مدن الشرق الجزائري، إذ لم يتجاوز عدد المستوطنين المقيمين بها 488 نسمة من أصل 10.216 مستوطنًا موزعين على مختلف المناطق الشرقية للجزائر، ما يعكس الطابع الناشئ للمدينة في خلال هذه المرحلة. لكنّ هذا الوضع ما لبث أن تغيّر تدريجًا، حيث تحوّل المركز العسكري إلى نواة حضرية تضم أحياء عسكرية وأخرى مدنية، وشرع في إنجاز منشآت إدارية ودينية وتجارية متعددة، مثل الكنيسة، والمحكمة، والسوق، والمسجد[2]، وهياكل أخرى (Prenant 1953, 440-442).

لكنّ التأسيس الرسمي لمدينة سطيف لجعلها ذات طابع أوروبي كان بموجب الأمر الملكي الصادر في 11 فبراير/شباط 1847[3]. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أصبحت سطيف مدينة ذات طابع أوروبي واضح، تضم مئات المنازل وعددًا معتبرًا من المنشآت، ما جعلها قطبًا إداريًّا وعمرانيًّا في الهضاب العليا الشرقية (Prenant 1953, 440-442).

[2] المسجد المشار إليه هو المسجد العتيق في وسط المدينة ولا يزال قائمًا إلى اليوم، مع العلم أنه دُشِّنَ عام 1845 حسب ما تشير اللوحة الموجودة في مدخله.

[3] Ordonnance Royale du 11 février 1847.

الصورة رقم 2: صورة ملتقطة من الجهة الغربية لمدينة سطيف (Morel 2001, 17)

وعلى المستوى الإداري، خضعت سطيف للتنظيم نفسه الذي اعتمدته سلطات الاحتلال في باقي التراب الجزائري؛ فبموجب الأمر الملكي الصادر في 15 أبريل/نيسان 1845، قُسّمت الجزائر إلى ثلاث عمالات (provinces) هي الجزائر ووهران وقسنطينة، وقُسّمت كلّ عمالة بدورها إلى مناطق عسكرية وأخرى مدنية، لكل منها نظام إداري خاص (قبايلي 2014، 42-43).

فبالنسبة إلى الأراضي التابعة للحكم العسكري، شكّلت سطيف قِسمة عسكرية (subdivision) إلى جانب القسمات الأخرى المنتمية لعمالة قسنطينة وهي عنابة وقسنطينة وعروش الصحراء، حيث كانت كل قسمة تضم دوائر عسكرية عدّة، تجمع بدورها عددًا من القبائل أو العروش. وحُدِّد المجال الترابي لقسمة سطيف شرقًا بوادي الذهب، وغربًا بحدود عمالة الجزائر، وشمالًا بجبال البابور ووادي العجبي، وجنوبًا بجبال ونوغة وريغة وبوطالب (بيرم 2017، 61).

وقُسمت قسمة سطيف العسكرية إلى دوائر شملت أقبو، بجاية، برج بوعريريج ومسيلة، إضافة إلى ملحقات عسكرية أصغر مثل تاكيطونت. وفي هذا الإطار، استحدثت الإدارة الاستعمارية نمطين من البلديات في مناطق الحكم العسكري، هما البلديات المختلطة والبلديات الفرعية أو بلديات الأهالي، لكنّ هذه الأخيرة لم تعمّر طويلًا. وقبل العام 1870، كانت شؤون الأهالي المسلمين تُدار أساسًا عبر نظام خاص عُرف بـ"المكاتب العربية" (les bureaux arabes)، وهو جهاز إداري تابع للسلطة

العسكرية، اضطلع بدور الوسيط بين الإدارة الاستعمارية والسكان المحليين، وتكفّل بمهام المراقبة السياسية، وجباية الضرائب، وتبليغ القرارات، مستعينًا بأعوان من الأهالي أنفسهم، في إطار سياسة تهدف إلى ضبط المجتمع المحلي من دون منحه سلطة فعلية في تسيير شؤونه (قبايلي 2014، 52-61). وفي هذا السياق كانت سطيف في العام 1871 مقسمة إلى عدد كبير من القيادات والمشيخات، إلى جانب الحي المدني، حيث ضمت القيادات العربية مناطق مثل عامر الظهارة، عامر القبالة، ريغة، العلمة، قلال، أولاد موصلي، عين تاغروت وأولاد نابت، في حين شملت القيادات الواقعة في بلاد القبائل التابعة لسطيف قرقور، عموشة، بني ورثيلان، بني يعلى، وادي الساحل، بني شبانة، إيلولة، بني عادل وبني سليمان. أمّا المشيخات فشملت بني إسماعيل، السبتية، بني تيزي، بني مراي، بني فلكاي، بني جبرون، بني مناللهّ، بني دراسن، لرباع، لغلام وأولاد صالح (بيرم 2017، 62)، وهو تقسيم يعكس محاولة الإدارة الاستعمارية تفكيك البنى القبلية التقليدية وإعادة تنظيمها وفق منطق إداري يخدم السيطرة السياسية.

وبالنسبة إلى الأراضي التابعة للحكم المدني شهدت سطيف تطورًا إداريًّا متدرجًا، بدءًا من تأسيس بلديتها بموجب مرسوم 17 يونيو/حزيران 1854، ثم إنشاء أول ولاية فرعية (sous-préfecture) عام 1858 ثمّ إلغائها عام 1867، وصولًا إلى التأسيس الرسمي لدائرة سطيف (cercle de Sétif) في 20 يناير/كانون الثاني 1874، واتخاذ المدينة مقرًّا لها (Camborieux 1978, 41). وقُسّمت الدائرة حينها إلى خمس بلديات كاملة الصلاحيات، وهي بلديات مماثلة لتلك التي كانت موجودة في فرنسا يُنتخب رؤساؤها ومجالسها المحلية، وأربع بلديات مختلطة، وهي صيغة إدارية استُحدثت خصيصًا في الجزائر ولم تكن معروفة في فرنسا، أهمّ ما كان يميزها، أنّ رئيسها كان يُعيَّن من طرف الحاكم العامّ للجزائر وكان يسمى المتصرف الإداري (L'administrateur) يساعده أعوان معينون أوروبيون وأهالٍ، وتولت هذه البلديات إدارة شؤون الأهالي المسلمين الذين كانوا يشكلون الغالبية الساحقة من سكانها (Sautayra 1983, 96).

ومع سقوط نظام الحكم العسكري في الجزائر عام 1870 وتحوُّله للحكم المدني، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتسمت بتوسُّع الحكم المدني وتقليص الأراضي الخاضعة للإدارة العسكرية، حيث انتقلت تبعية

الجزائر من وزارة الحرب إلى وزارة الداخلية الفرنسية، وبموجب ذلك خرج كثيرٌ من المناطق السطايفية من حكم العسكر وصار خاضعًا للحكم المدني[4].

وفي العام 1901، رُقّيت سطيف مجددًا إلى رتبة ولاية فرعية، وضمت عددًا من البلديات كاملة الصلاحيات هي: سطيف، كولياني (Coligny)، كولبير (Colbert)، عين عباسة، عين الروى، عين تاغروت، برج بوعريريج، أوريسيا، سانت آرنو (Saint Arnaud)، طوكفيل (Tocqueville)، أومبير (Ambert)، وخراطة. بالإضافة إلى ست بلديات مختلطة (البيبان، المعاضيد، تاكيطونت، ريغة، العلمة، قرقور). وكان أغلب سكان النوع الأول من البلديات من المستوطنين، بينما كانت غالبية سكان النوع الثاني من الأهالي المسلمين، وأظهرت إحصاءاتها الديمغرافية اختلالًا واضحًا بين أغلبية سكانية مسلمة وأقلية أوروبية محدودة عدديًّا، لكنها مهيمنة إداريًّا واقتصاديًّا (Camborieux 1978, 41-44).

واستمر هذا الوضع إلى غاية منتصف القرن العشرين، حيث كشفت الإحصاءات السكانية للعامين 1906 و1948 عن النمو الديمغرافي الكبير للأهالي المسلمين داخل البلديات المختلطة، مقابل محدودية التجمعات الأوروبية التي ظلت متركزة في مراكز البلديات. وفي سياق الإصلاحات الإدارية التي فرضتها التطورات السياسية والعسكرية في خلال الثورة التحريرية، صدر مرسوم 27 يونيو/حزيران 1956 القاضي بإعادة تقسيم الجزائر، فقُسِّمت عمالة قسنطينة إلى أربع ولايات جديدة، من بينها ولاية سطيف، لترتقي هذه الأخيرة إلى مرتبة ولاية (Préfecture) بعدما ظلت أكثر من نصف قرن ولاية فرعية (Camborieux 1978, 43).

2. الأرض: محدد للتفاوت الاجتماعي وفضاء للتعامل

أدّت ملكية الأرض في سطيف دورًا محوريًّا في ترتيب العلاقات الاجتماعية بين الأهالي المسلمين والمستوطنين الأوروبيين في خلال الفترة الاستعمارية. وللإشارة، غلبت الملكية الجماعية للأراضي قبل

[4] ظلت الجزائر طيلة الفترة الممتدة من 1830 إلى 1870 تابعة لوزارة الحرب الفرنسية وكان الحاكم العامّ لها في خلال هذه الفترة يُعيَّن من طرفها، وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة الجيش على مختلف شؤون الجزائر. وبعد انهزام فرنسا أمام الألمان عام 1870 وسقوط الإمبراطور نابليون الثالث، سقط الحكم العسكري في الجزائر بضغط من المستوطنين، وفي إثر ذلك أُلحقت الجزائر بوزارة الداخلية الفرنسية وأصبح الحاكم العامّ لها شخصية مدنية ويُعيَّن من طرفها.

الاحتلال الفرنسي، إذ كانت تُدار غالبًا وفق نظام العروش[5] والممتلكات الجماعية، الذي منح المجتمع المحلي قدرة على استغلال الموارد الزراعية وفق قواعد اجتماعية متعارف عليها، مع توزيع الأدوار والمسؤوليات بين العائلات والقبائل (سعد الله 2011، 77).

مع أحداث مقاومة 1871[6] في الشرق الجزائري، شهدت الملكية الريفية في سطيف تحوُّلًا جذريًّا؛ إذ انتزعت السلطات الاستعمارية الأراضي من السكان المحليين، وأعادت توزيعها على المستوطنين الأوروبيين، بخاصة من الألزاسيين واللوريين في مناطق مختلفة مثل عين عباسة وعين الروى، وكذلك على الشركات الكبرى مثل شركة جونيف السويسرية منذ العام 1856 (Lützelschwab 2006, 62-71). كذلك أسهمت القوانين العقارية الفرنسية مثل قانون 1863[7] في فرض نظام الملكية الفردية، وبالتالي إنهاء الملكية الجماعية للعروش والممتلكات التقليدية (Sautayra 1983, 513). وساعدت أيضًا في إعادة تشكيل خريطة الملكية العقارية، كونها سهّلت عملية انتقال الأراضي من الأهالي إلى المستوطنين.

وأدّى توطين عنصر أوروبي جديد في أراضي سطيف إلى نشوء حالة من التجاور العقاري المباشر بين الأهالي المسلمين والمستوطنين، وهو ما فرض، بحكم الواقع الاستعماري، نمطًا من المعاملات العقارية بين المجموعتين، خصوصًا في المجالات التي شهدت تماسًّا جغرافيًّا يوميًّا.

كشفت الملفات العقارية عن دينامية واضحة لانتقال الملكية العقارية، تمثّلت أساسًا في عمليات بيع واسعة للأراضي من طرف الأهالي لفائدة المستوطنين؛ إذ تُظهر عقود البيع الموثقة أنّ هذه الظاهرة لم تكن حكرًا على الفترة المدروسة (1901–1956)، بل تعود جذورها إلى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. فقد رُصدت معاملات بيع مبكرة شملت أراضي ذات طبيعة زراعية ورعوية، انتقلت ملكيتها من الأهالي المسلمين إلى مستوطنين أوروبيين ويهود في مناطق مختلفة من إقليم سطيف. ومن الأمثلة الدالة على ذلك عقد بيع موثق في 18 يناير/كانون الثاني 1888، بموجبه باع الحاج نجاعي بن صديق قطعة أرض مساحتها 15 هكتارًا تقع في منطقة الشعبية، التابعة لبلدية أوريسيا الكاملة

[5] العروش جمع مفرده عرش. وهو وحدة اجتماعية تتشكل من مجموعة من عائلات عدّة تشترك في جد واحد. وقد شكّل العرش نظامًا اجتماعيًّا متميّزًا من حيث التنظيم الاجتماعي والاقتصادي؛ فإلى جانب الملكية العقارية كانت ملكية الأرض بين أفراده ملكية جماعية تشترك فيها كلّ العائلات، وتتمّ أيضًا خدمة الأرض والاستفادة منها جماعيًّا.

[6] المقاومة المشار إليها هي مقاومة المقراني والإخوان الرحمانيين التي اندلعت عام 1871 في مجانة، وامتدت إلى مختلف المناطق الشرقية للجزائر.

[7] هذا القانون هو قانون سيناتوس كونسيلت (sénatus-consulte) الذي شرّع لتحديد ملكية القبائل وتوزيعها عليهم وإنشاء الملكية الفردية.

الصلاحيات، للمستوطن برنكات (G. Brincat). وتُعدّ هذه الحالة نموذجًا لعمليات كثيرة مشابهة سبقت مطلع القرن العشرين[8].

وفي خلال أواخر القرن التاسع عشر، ثم بشكل أوضح مع بداية القرن العشرين، عرفت هذه المعاملات ازدهارًا ملحوظًا، إذ تكاثرت عمليات شراء الأراضي من طرف المستوطنين في مختلف بلديات سطيف، واستمرت هذه الدينامية حتى عشرينيات القرن العشرين. ونظرًا لكثرة هذه العمليات واستحالة تتبُّعها جميعًا، فإنّ اعتماد مقاربة نموذجية من خلال تتبُّع مسار عائلة استيطانية واحدة يتيح فهم آليات هذا الانتقال العقاري بشكل أعمق.

في هذا السياق، تُعدّ عائلة ميشال أتار (Michel Attard)، المقيمة بالحي المسمى "فالي" (rue Vallée) وسط مدينة سطيف، مثالًا معبّرًا؛ إذ امتلك ميشال أتار، ثم ورثته من بعده، ملكيات عقارية متفرقة في ضواحي مدينة سطيف، بخاصة في بلدية ريغة المختلطة جنوب وجنوب شرق سطيف. وبعد وفاته في أواخر القرن التاسع عشر، واصلت أرملته فيلومان فالا (Philomène Vella) وأبناؤه وبناته سياسة توسيع الملكيات عبر شراء مساحات واسعة من أراضي الأهالي المسلمين[9].

ومن بين أبرز هذه العمليات، عقد بيع مؤرخ في 16 فبراير/شباط 1897، اشترت بموجبه فيلومان فالا، من مجموعة مكوّنة من 18 مالكًا من الأهالي، مساحة إجمالية قدرها 434 هكتارًا و63 آرًا من الأراضي الزراعية والرعوية، تقع في ملكية "الطاية" دوار الفريقات، بلدية كولبير (Colbert)، إقليم كولبير، دائرة سطيف. كذلك سُجّلت عمليات شراء أخرى لاحقة، من بينها عقد مؤرخ في 13 مايو/أيار 1907، اشترى بموجبه ورثة ميشال أتار أراضي من ورثة خلفون في دوار الفريقات، قبيلة ريغة القبالة، بلدية ريغة المختلطة[10].

وقد واصل الابن الأكبر جان أتار آني (Jean Attard aîné) هذا المسار التوسعي بشكل لافت؛ إذ رُصدت عشرات عقود البيع التي كان طرفًا فيها منذ مطلع القرن العشرين حتى وفاته، حيث كوّن ملكية عقارية تُقدّر بمئات الهكتارات. ففي العام 1908 وحده، عُثر على تسعة عقود بيع اشترى بموجبها

[8] Centre de Documentation Historique sur l'Algerie (CDHA), Aix-en-Provence, 24 ARC 06, acte de vente par Elhadj Nedjai Ben Seddik à M. G Brincat, 18 janvier 1888.

[9] الأرشيف العائلي لهذه العائلة موجود في المركز التاريخي للتوثيق حول الجزائر (CDHA)، في مدينة آكس اون بروفانس الفرنسية، تحت رمز 24 ARC، وأغلب هذا الأرشيف هو عبارة عن معاملات عقارية لهذه العائلة، تشمل عمليات شراء من الأهالي ومن المستوطنين وكذلك عمليات تبادُل لأراضٍ، وكلها في سطيف.

[10] CDHA, 24 ARC 11, acte de vente à Mme V^ve^ Michel Attard par divers indigènes, 24 novembre 1897.

ملكيات عقارية (أراضي) من أهالي جنوب مدينة سطيف، أغلبها يقع في دوار سبخة، بلدية ريغة المختلطة، بمساحات تراوحت بين بضعة هكتارات وعشرات الهكتارات. كذلك سُجّلت بين 1909 و1924، اثنتا عشرة عملية بيع إضافية، اشترى بموجبها هو ثم ورثته أراضي فردية وجماعية من الأهالي، بلغت مساحتها الإجمالية مئات الهكتارات[11].

تكشف هذه المعطيات أنّ الاتجاه الغالب في السوق العقارية كان انتقال الملكية من الأهالي المسلمين إلى المستوطنين، مع تسجيل عمليات بيع أقل بين الأهالي أنفسهم أو بين المستوطنين، في حين ظلت عمليات شراء الأهالي أراضي المستوطنين نادرة للغاية. ولا تعكس هذه الدينامية سوقًا عقارية متكافئة، بقدر ما تكشف عن اختلال بنيوي فرضه النظام الاستعماري، الذي جمع بين التفوق الاقتصادي للمستوطنين والدعم الذي وفرته الدولة الاستعمارية لهم، وبين إضعاف البنية الاقتصادية للأهالي بفعل المصادرات والضرائب والتشريعات العقارية. وتنسجم هذه النتائج مع ما خلص إليه بورديو وصياد، اللذان اعتبرا أنّ سياسات الاستعمار الاستيطاني لم تؤدِّ إلى إعادة توزيع الملكية فحسب، بل أيضًا إلى تفكيك المجتمع الريفي التقليدي وتحويل أعداد متزايدة من الفلاحين إلى قوة عمل زراعية فاقدة لوسائل إنتاجها (Bourdieu & Sayad, 1964).

وعليه، لم تكن الأرض مجرد موضوع تبادُل اقتصادي، بل شكّلت قاعدة مادية لإعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية، إذ أسهم انتقالها إلى المستوطنين في تكريس علاقات الهيمنة، وتعميق التفاوت الاجتماعي، وتحويل كثيرين من المالكين السابقين إلى خماسين[12] أو عمّال زراعيين في أراضٍ كانوا بالأمس أصحابها. ونظرًا لذلك برزت أصوات أهلية صرخت في وجه هذه التحولات التي أدت إلى إفقار الأهالي؛ فهذا الشريف بن حبيلس الشاب الجزائري المثقف ثقافة فرنسية والمتأثر بها في ذلك الوقت، كتب عام 1914:

> وأهم ما تلام عليه الحركة هضم مصالح الملّاك الصغار لفائدة ملّاك كبار وأقوياء، وهي مضاربة فظيعة عملت مرارًا على إفقار الأهالي وإسقاطهم في العوز، بل هي مضاربات لا ينجو منها حتى المعمر الصغير، ويبدو أنّ الإدارة عاجزة تمامًا عن حماية الساكن الأصلي من

[11] للاطلاع على كل هذه العقود ينظر: CDHA, 24 ARC 11.

[12] الخماسون جمع مفرده خماس، والخماس هو عامل يعمل في أرض مقابل الحصول على خمس المحصول. وقد نشأت علاقة العمل هذه في خلال فترات تاريخية سابقة للاحتلال الفرنسي للجزائر.

أطماع السماسرة والمضاربين المحيطين به والذين يتسلطون عليه وعلى ابن جلدته الأقوى من الأول والأكثر استعدادًا للمواجهة والصراع، إنه قانون التنافس الحيوي، اللامبالاة الطبيعية لدى إخواننا، فقدان الأمل العابر الذي يصيب أحيانًا المعمر المتواضع، كلاهما يصدم بضراوة جشع المضارب وحب الربح (بن حبيلس 2012، 39).

إلى جانب عمليات البيع، نشأت كذلك حالات محدودة من تبادل الأراضي بين الأهالي المسلمين والمستوطنين الأوروبيين، وإن ظلّت أقل شيوعًا مقارنةً بانتقال الملكية عبر البيع. وسُجّلت بعض هذه العمليات في الفضاءات التي شهدت تجاوُرًا عقاريًّا مباشرًا، حيث جرى تبادُل قطع أرضية متجاورة بهدف إعادة تنظيم الاستغلال الزراعي أو تسهيل ولوج الموارد، لا سيما الأراضي الصالحة للزراعة أو المراعي. ومن بين هذه الحالات، تُشير الروايات المحلية إلى عملية تبادُل تمت في مطلع القرن العشرين بين عائلة م.م، التي تملك أراضي واسعة في قرية عين زادة، وأحد المستوطنين الذي كان يمتلك أراضي في منطقة "المالحة" الواقعة جنوب وجنوب غرب القرية نفسها. ووفقًا لذاكرة العائلة، بادر المستوطن بهذا التبادل بهدف تجميع ملكياته المتفرقة وربط القطعة المتبادلة بأراضٍ أخرى يملكها في الجوار، بما يخدم منطق التوسع والاستغلال الاقتصادي الأكثر نجاعة[13].

ورغم محدودية المعطيات المتوفرة حول هذا النوع من العمليات (تبادُل الأراضي)، فإنّ الاستقصاءات الميدانية التي أُجريت تُظهر أنّ تبادُل الأراضي ظلّ استثناءً لا قاعدة. وتدلّ هذه الحالات، في مجملها، على شكل من البراغماتية الاقتصادية التي فرضتها الضرورات اليومية لإدارة المجال الزراعي، أكثر ممّا تعكس وجود اندماج اجتماعي حقيقي أو تقارُب بنيوي بين المجموعتين.

3. الفضاء الريفي والضيعة الاستيطانية: مجال اقتصادي ومختبر للتثاقف

في الفضاءات الريفية لسطيف في خلال الفترة الاستعمارية، لم يكن السكن مجرد استجابة لحاجات مادية أو بيئية، بل شكّل بنية اجتماعية رمزية عميقة الدلالة، تعكس طبيعة العلاقات القائمة بين الأهالي المسلمين والمستوطنين الأوروبيين، وتُجسّد في تفاصيلها اليومية منطق الهيمنة والتراتبية الاجتماعية؛ فالتجاور السكني في الأرياف، على تعدُّد أشكاله الظاهرية، ظل في جوهره محكومًا بمنطق الفصل

[13] جرى هذا التبادُل بموجب عقود موثقة حسب الروايات الشفوية التي أجريت مع بعض أفراد عائلة م.م (ديسمبر/كانون الأول 2025).

والتمييز، إذ أُعيد تنظيم المجال الريفي بطريقة تكرّس اللامساواة، وتحوّل الفضاء إلى أداة من أدوات الضبط الاستعماري.

فعلى مستوى التنظيم المكاني، عاش أغلب الأهالي في قرى ومداشر قائمة بذاتها، سواء كانت قريبة من ضيعات الكولون أم بعيدة منها، حيث مارسوا أنشطتهم الفلاحية التقليدية وحياتهم الاجتماعية ضمن أطر جماعية متوارثة، قائمة على التضامن العائلي والقبلي. لكنّ هذا النمط من الاستقرار لم يكن معزولًا عن التحولات التي فرضها الاستيطان الأوروبي، إذ برزت، في المقابل، فضاءات ريفية جديدة تمثلت في الضيعات والمزارع الاستيطانية (les fermes) التي شيدها وملكها المستوطنون، وتحولت تدريجًا إلى تجمُّعات ريفية أو شبه ريفية ذات تنظيم عمراني واجتماعي مغاير للنمط الأهلي.

الصورة رقم 3: فوسيني (Faucigny) (الخربة حاليًا) قرية ريفية استيطانية تقع غربيّ مدينة سطيف

وقد تميّز سكن المستوطنين الأوروبيين داخل هذه الضيعات بطابعه المعماري الأوروبي الواضح، حيث شُيّدت مساكنهم وفق نماذج عمرانية حديثة نسبيًّا، ذات أسقف قرميدية حمراء، وتصاميم أنيقة، وكانت مزودة بكثير من الضروريات التي كان يفتقدها الأهالي، ما جعلها تمثّل في السياق المحلي آنذاك نموذجًا

للسكن المريح والجميل، ودليلًا ماديًّا على الرفاه النسبي للمستوطنين[14]. ولم تكن هذه المساكن مجرد فضاءات خاصة للإقامة، بل حملت دلالات رمزية قوية، باعتبارها علامات للسيادة والاستقرار والملكية، وتجسيدًا ملموسًا لنجاح المشروع الاستيطاني في فرض حضوره داخل الفضاء الريفي.

في المقابل، عاش الأهالي الذين كانوا يشتغلون في تلك الضيع في مساكن تقع على أطرافها، بعيدة من بيت المستوطن بعشرات، وأحيانًا بمئات الأمتار، في تجسيد مكاني صارخ للفصل الاجتماعي. اتسمت المساكن ببساطتها الشديدة، إذ كانت مبنية من الحجارة أو الطوب، ومغطاة بالأعشاب الجافة (الدِّيس)[15]، ما جعلها هشّة في بنيتها ومحدودة في وظائفها. وتشير المصادر إلى وجود استثناءات محدودة تمثلت في حالات سكن بعض الأهالي داخل بيوت الضيعات نفسها، خصوصًا عندما يكون صاحب الضيعة مقيمًا في المدينة أو في تجمُّعات شبه حضرية. لكنّ هذه الحالات بقيت هامشية ولم تُغيّر من القاعدة العامة التي فرضت مسافة مكانية واجتماعية واضحة بين "السيد" و"التابع"، وبين مركز السلطة وهوامشها.

الصورة رقم 4: منزل أهلي بمحاذاة ضيعة المستوطن

[14] CDHA, 303 ARC 1, souvenirs de : Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier, pp.62-93.

[15] هو نوع من النباتات التي كانت تنمو في المنطقة، وكانت تستعمل لتغطية الأكواخ نظرًا لما كانت تتميز به من مقاومة للظروف الطبيعية.

أمّا بقية الأهالي الذين لم تكن تربطهم علاقة عمل مباشرة بالمستوطنين، فإنّ أوضاعهم السكنية داخل التجمعات الريفية لم تكن أفضل حالًا؛ إذ سكن أغلبهم في بيوت من الطوب أو الحجارة، مغطاة بالـدِّيس، رغم تسجيل بدايات تشكّل نمطًا سكنيًّا جديدًا لدى بعض الفئات، تمثّل في اعتماد أسقف القرميد محاكاةً للنموذج العمراني الأوروبي. لكنّ هذه المحاكاة بقيت شكلية في معظم الحالات، إذ ظلت أحجام المساكن وتصاميمها متواضعة للغاية، ما يعكس محدودية الإمكانات الاقتصادية، ويؤكد استمرار الفروق البنيوية في المستوى المعيشي بين الأهالي والمستوطنين[16].

أفرز هذا الواقع السكني ازدواجية عمرانية واضحة داخل الفضاء الريفي، عبّرت بجلاء عن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين ساكنيه؛ فالسكن لم يكن حياديًّا أو محايدًا اجتماعيًّا، بل أدّى دورًا أساسيًّا في تكريس تمثُّلات قائمة على ثنائية المالك/الخادم، والسيد/التابع، وشكّل، في بُعده الرمزي، ترجمة مادية للهيمنة الاستعمارية، حيث لا تُمارَس السلطة عبر القانون أو الاقتصاد فحسب، بل أيضًا من خلال تنظيم الفضاء، وتوزيع السكن، ورسم الحدود اليومية بين من يملك ومن يخدم، ومن يسكن المركز ومن يُدفع إلى الهامش.

ومن جانب آخر، شكّلت الضيعات الفلاحية الاستعمارية بمختلف مناطق سطيف أحد أهم الفضاءات التي تجسدت فيها العلاقة اليومية بين الأهالي المسلمين والمستوطنين الأوروبيين؛ فقد تحوّل العمل الزراعي داخل هذه الضيعات إلى آلية مركزية لإنتاج التبعية الاجتماعية، ووسيلة لفرض نمط من "التعاون القسري" الذي لم يُلغِ التفاوت، بل أعاد إنتاجه داخل الفضاء الإنتاجي نفسه؛ فالضيعة الاستعمارية لم تكن مجرد وحدة اقتصادية، بل كانت فضاءً اجتماعيًّا متكاملًا، تتقاطع داخله علاقات العمل، والسكن، والسلطة، والرمز.

كانت الضيعة الاستيطانية مقرًّا مركزيًّا لنشاط المستوطن الفلاحي، يجمع بين السكن والإنتاج في آن واحد؛ فهي فضاء للإقامة العائلية، ومركز لزراعة الأراضي وإنتاج مختلف أنواع الحبوب، وتربية المواشي، وأحيانًا لممارسة أنشطة اقتصادية مكمِّلة مثل تشغيل طواحين الحبوب. وامتلك بعض المستوطنين، بخاصة كبار الملّاك، أكثر من ضيعة واحدة، وأحيانًا في مناطق متفرقة، ما يعكس حجم التفاوت داخل المجتمع الاستيطاني نفسه. في المقابل، كان المستوطنون الصغار يقيمون غالبًا داخل

[16] تنقلنا إلى قرى كثيرة في مختلف مناطق سطيف ولاحظنا كثيرًا من البنايات التي لا تزال صامدة إلى اليوم، وكان أغلبها مصمَّمًا على نمط عمراني واحد. وأكّد لنا كبار السن الذين عاشوا جزءًا من حياتهم في أواخر الفترة الاستعمارية أنّ هذه المنازل شُيّدت تأثُّرًا بالنمط العمراني الأوروبي الذي جلبه المستوطنون، لكنّ أغلبها لم يُشيَّد إلّا في بداية ثلاثينيّات القرن العشرين، أمّا قبلها فقد سكنت الغالبية العظمى من الأهالي في منازل أهلية هشة.

ضيعاتهم، بينما فضّل آخرون الإقامة في التجمعات الحضرية مثل مدينة سطيف أو البلديات كاملة الصلاحيات ذات الغالبية الأوروبية، تاركين إدارة الضيعات للوسطاء أو المشرفين[17].

وفي مقابل هذا التمركز الاستيطاني، شكّل الأهالي المسلمون العمود الفقري للقوة العاملة داخل الضيعات، حيث انخرطوا في مختلف أشغال الحرث والبذر والحصاد، ورعاية الحيوانات، بل وحتى تشغيل الطواحين عند وجودها. وكثيرًا ما كان العمال الأهالي يقيمون بجوار الضيعة نفسها، إذ يمنحهم صاحبها قطعة أرض صغيرة يشيدون فوقها مسكنًا متواضعًا، ويقيمون به مع عائلاتهم. وفي الضيعات الكبرى، استقرّت أحيانًا أكثر من عائلة واحدة، ما حوّل محيط الضيعة إلى فضاء اجتماعي مصغّر، تحكمه علاقات عمل غير متكافئة، وتخضع فيه الحياة اليومية لإيقاع العمل ومتطلبات الإنتاج.

وتشير الروايات الشفوية إلى أنّ المستوى المعيشي للأهالي العاملين في ضيعات المستوطنين كان متفاوتًا، لكنه ظل في الغالب متدنيًا، ومرتبطًا بمدى "سخاء" صاحب الضيعة أكثر من ارتباطه بحجم الجهد المبذول؛ ففي أغلب الحالات، لم تتجاوز مكاسب العائلات العاملة توفير الحد الأدنى من القوت اليومي، ما يعكس اختلالًا واضحًا بين العمل المُنجَز والعائد المتحصَّل عليه، ويُبرز الطابع الاستغلالي للعلاقة الاقتصادية. وهكذا تحوّل العمل الزراعي من نشاط منتج للقيمة الاجتماعية إلى وسيلة للبقاء فحسب، من دون أفق حقيقي للترقي أو تحسين شروط العيش[18].

أمّا على مستوى العلاقات الاجتماعية، فأفرز هذا الوضع الاقتصادي أنماطًا مركبة من التفاعل اليومي بين المستوطنين والأهالي؛ إذ كان المستوطن، في الغالب، ينظر إلى العامل الأهلي بوصفه تابعًا مكلفًا بالخدمة، ما جعل نظرة التعالي والاستعلاء السمة الغالبة داخل الفضاء الإنتاجي. ومع ذلك، ترصد بعض الشهادات الشفوية، في حالات محدودة، مظاهر من "العطف" الذي كان يبديه بعض المستوطنين تجاه العمال، لكنّ هذا السلوك لم يكن سوى آلية ناعمة لإدامة السيطرة، ولم يُغيّر من طبيعة العلاقة غير المتكافئة.

وفي المناسبات الاجتماعية الخاصة بالمستوطنين، مثل الأفراح، كان الأهالي يشاركون في التحضير والخدمة، لكنّ حضورهم ظل محصورًا في موقع "الخَدَم"، وليس بوصفهم ضيوفًا أو شركاء اجتماعيين،

[17] CDHA, 303 ARC 1, souvenirs de : Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier, pp.62-93.

[18] شهادات شفوية لمجموعة من الجزائريين الذين عاشوا في خلال الفترة الاستعمارية في عرش الغرازلة (غربيّ سطيف) التابع لبلدية المعاضيد المختلطة، وقد فضّلوا عدم ذكر ألقابهم لأسباب لا نعلمها، ومن بين هؤلاء: رشيد م، بوجمعة س، موسى ر. وجرت هذه اللقاءات في صيف 2025.

إذ عكست الفضاءات الاحتفالية نفسها حدود الانتماء والمكانة داخل المجتمع الاستعماري، وأعادت إنتاج الفصل الرمزي بين الفئات.

ومن جهتهم، نظر كثيرون من الأهالي العاملين في الضيعات إلى المعمّر باعتباره "السيد"، وأحاطوه بمشاعر الخوف والرهبة، وسعوا إلى إظهار الولاء والطاعة خشية فقدان مصدر رزقهم الوحيد. وتكشف بعض الروايات الشفوية عن ظاهرة نفسية–اجتماعية لافتة، تمثلت في استبطان بعض الأهالي منطق الهيمنة الاستعمارية؛ إذ أصبحوا ينظرون إلى بقية الأهالي نظرة دونية، ويعاملونهم بقسوة قد تفوق أحيانًا معاملة المعمّر نفسه، في تعبير عن تشوُّه العلاقات الاجتماعية تحت ضغط التبعية الاقتصادية، وعن أثر السيطرة الطويلة في إعادة تشكيل الوعي والسلوك.

وعلى الرغم من هذا الاختلال البنيوي، كشفت الحياة اليومية داخل الضيعات والفضاءات الريفية المحيطة بها عن بروز أشكال محدودة من التثاقف، فرضتها الضرورة الاقتصادية والاحتكاك المستمر؛ فقد حفظت ذاكرة بعض المستوطنين أنهم تبنّوا العديد من عناصر المطبخ المحلي، حيث اعتادوا تناوُل أطعمة أخذوها عن الأهالي، مثل "الكسرة العربية"، "المطلوع"، "المقروط"، "البراج"، "الرغيف"، "الكسكس"، و"المرقة"، بل إنّ بعضهم كان يفضّل "الكسكس الأبيض" الذي يُعدّ سطايفيًّا بامتياز[19]. وتشير شهادات أخرى إلى أنّ الأهالي كانوا يرسلون أحيانًا أطباق الكسكس إلى بيوت المستوطنين، وكان كثيرون منهم يستمتعون بها، باستثناء فئة محدودة رفضت تناوُلها بحجّة تصوُّرات نمطية مرتبطة بالنظافة[20].

كذلك أفرزت الحياة اليومية داخل الفضاء الريفي أشكالًا متنوعة من التبادل الاقتصادي بين الأهالي والمستوطنين؛ ففي خلال مواسم الحصاد، وقبل انتشار استعمال الآلات الزراعية، كان عمال موسميون من منطقة القبائل يفدون إلى سطيف برفقة دوابهم للمشاركة في جني المحاصيل. وكانوا يقيمون داخل الضيعات الاستيطانية في أماكن مخصصة للعمال، حيث يتناولون طعامهم ويبيتون إلى غاية انتهاء موسم الحصاد. وفي خلال موسم جني التين، كان بعضهم يجلب التين المجفف ويبادله بالحبوب مع المستوطنين. وكان سكان المناطق الصحراوية يصلون على ظهور الجمال المحملة بالبضائع (أغلبها تمور) للحصول على القمح، في حين كان الباعة المتجولون، ومن بينهم باعة الحلي، يترددون بانتظام

[19] هذه الأطباق والمأكولات المشار إليها، كانت ولا تزال موجودة في سطيف وفي أغلب المناطق الجزائرية الأخرى.
[20] CDHA, 303 ARC 1, souvenirs de : Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier, pp.45-46.

إلى الضيعات. وتعكس هذه الممارسات أنّ الضيعة الاستيطانية لم تكن فضاءً للإنتاج الزراعي فحسب، بل أيضًا نقطة التقاء لشبكات متنوعة من التبادل الاقتصادي والتنقل الموسمي[21].

وفي الفضاء الريفي، فرضت ضرورات العمل اليومي أشكالًا من التواصل اللغوي بين الأهالي والمستوطنين. ونظرًا إلى محدودية إتقان معظم الأهالي اللغة الفرنسية، اضطر كثيرون من المستوطنين، خصوصًا في المناطق الريفية، إلى تعلُّم العربية الدارجة للتواصل مع العمال والفلاحين. ويُلاحظ أنّ العربية الفصحى كانت تُدرَّس في المدارس الفرنسية بوصفها لغة أجنبية، الأمر الذي جعلها مختلفة عن العربية المتداولة في الحياة اليومية. وفي المناطق الناطقة بالشاوية أو القبائلية، اكتسب بعض المستوطنين معرفة بهذه اللغات واستعملوها في تعامُلاتهم اليومية. وفي المقابل، ظل إلمام معظم الأهالي باللغة الفرنسية محدودًا، وكثيرًا ما اقتصر على بعض المفردات والتعابير المرتبطة بالحياة اليومية والإدارة، والتي كانت تُنطق في كثيرٍ من الأحيان بصيغ محلية[22].

وامتدّ هذا التثاقف المحدود إلى القاموس المطبخي واليومي، إذ دخلت كلمات عربية إلى استعمال المستوطنين، مثل: "كسبر"، "مرقة"، "كسرة"، "خرشف"، "كسكس"، "المطلوع"، "اللبن"، "الطاجين"، "الحانوت"، وعبارات التحية مثل "السلام عليكم"[23]، لكنّ هذا التداخل اللغوي ظل وظيفيًّا ومرتبطًا بالحاجة، أكثر من كونه تعبيرًا عن اندماج ثقافي حقيقي.

ويُعدّ اللباس أحد أكثر المؤشرات الرمزية كثافةً في التعبير عن العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة داخل الفضاء الريفي الاستعماري؛ إذ حافظ المستوطنون الأوروبيون على أنماط لباسهم المرتبطة بالثقافة الحضرية الأوروبية، حيث كان الرجال يرتدون البدلات الكلاسيكية والقبعات والأحذية الجلدية، في حين كانت النساء يلبسن الفساتين والمعاطف وفق موضات العصر، في تعبيرٍ عن الانتماء الثقافي والوجاهة الاجتماعية[24]. في المقابل، ظلّ الأهالي متمسكين في غالبيتهم باللباس التقليدي، إذ ارتدى الرجال "البرنوس" و"الشاش"، وارتدت النساء "الملاية" أو "الحايك" مع "العجار". ولم يشهد الفضاء الريفي إلا

[21] CDHA, 303 ARC 1, souvenirs de :Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier, p.54.
[22] CDHA, 303 ARC 1, souvenirs de : Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier, p.45.
[23] CDHA, 303 ARC 1, souvenirs de : Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier, p.45.
[24] CDHA, 303 ARC 1, souvenirs de : Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier, pp.45-47.

حالات محدودة جدًّا من تبنّي الأهالي اللباس الأوروبي، وكانت غالبًا محصورة في فئات بعينها[25]، ولم تكن نتيجة تثاقف متبادل، بل استجابة رمزية لمنظومة سلطة ربطت بين المظهر الأوروبي وبين الوجاهة الاجتماعية والتعليم والاندماج الوظيفي. وفي المقابل، لا تكاد المصادر تشير إلى حالات ارتداء المستوطنين اللباس الأهلي، ما يعكس اتجاهًا أحاديًّا للتأثر، ويؤكّد أنّ العلاقة لم تكن علاقة تبادُل ثقافي متكافئ، بل علاقة هيمنة رمزية، جرى فيها تبنّي رموز الثقافة المهيمنة بوصفها معيارًا اجتماعيًّا، لا باعتبارها نتيجة طبيعية لتفاعُل ثقافي متوازن.

وبذلك، تبدو الضيعة الاستعمارية في الفضاء الريفي السطايفي مجالًا اقتصاديًّا مركزيًّا، وفضاءً للاحتكاك اليومي، لكنّها في الوقت ذاته مختبرٌ لتثاقُف غير متكافئ، تحكمه علاقات قوة مختلّة، ويُعاد فيه إنتاج الفروق الاجتماعية والثقافية، بما يجعل "التعايش" داخله هشًّا، ومشروطًا، ومفروضًا بمنطق الضرورة الاقتصادية أكثر من كونه خيارًا اجتماعيًّا حُرًّا ومتبادلًا.

ومن جانب آخر عرفت الأرياف الجزائرية، ومنها أرياف سطيف، ظاهرة اللصوصية الريفية وقطع الطريق منذ ما قبل الاحتلال الفرنسي؛ إذ يشير العديد من المصادر التاريخية إلى وجود أشكال مختلفة من اللصوصية مثل السطو والاعتداء على القوافل والممتلكات، وقد ارتبطت بطبيعة المجال الريفي، وضعف سلطة الدولة المركزية، وتقلّبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكنّ هذه الظاهرة عرفت تحوُّلًا نوعيًّا واتساعًا ملحوظًا في خلال الفترة الاستعمارية، سواء من حيث انتشارها الجغرافي أم دلالاتها الاجتماعية، بفعل السياسات الاستعمارية التي أحدثت اختلالات عميقة في البنى الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التقليدية (Plarier 2020, 45-73).

أدّت سياسة نزع الأراضي، وتجريد عدد واسع من الأهالي من وسائل عيشهم الأساسية، إلى دفع شرائح اجتماعية مهمّشة نحو أنماط عيش قسرية على هامش النظام الاستعماري. وفي هذا السياق، لم تعد اللصوصية مجرّد ممارسة إجرامية فردية، بل تحوّلت لدى بعض الفئات إلى وسيلة للبقاء، وأحيانًا إلى شكل من أشكال الاحتجاج غير المنظم على واقع الإقصاء. واستهدفت هذه الممارسات مختلف الفئات الاجتماعية، إذ لم يقتصر نشاط اللصوص وقطّاع الطرق على الاعتداء على ممتلكات أصحاب الثروة، بل طال أيضًا الفقراء عبر سرقة المواشي أو فرض الإتاوات على مستعملي بعض المسالك الريفية. ومع ترسُّخ الوجود الاستيطاني، اتجهت هذه الجماعات كذلك إلى استهداف ممتلكات المستوطنين الأوروبيين،

[25] المعلومات مستقاة من شهادات شفوية لكلٍّ من فطيمة. ب في 3 ديسمبر/كانون الأول 2025 في عين أرنات، وموسى. ر في 4 ديسمبر/كانون الأول 2025 في سطيف.

سواء عبر نهب المحاصيل أم سرقة الماشية، من دون أن يعني ذلك بالضرورة عداءً سياسيًّا واعيًا للمستوطنين في حدّ ذاتهم، بقدر ما كان امتدادًا لمنطق اقتصادي–اجتماعي فُرض بفعل التهميش والاستبعاد. وتُظهر الوثائق الأرشيفية أنّ أفعال هذه الجماعات لم تكن موجّهة حصرًا ضد المستوطنين، إذ طالت في حالات عدّة ممتلكات الأهالي أنفسهم، وهو ما يعقّد تصنيفها باعتبارها شكلًا من أشكال المقاومة السياسية الصريحة. لكنّ خطورتها، من منظور الإدارة الاستعمارية، تمثّلت أساسًا في تحدّيها المباشر احتكار الدولة الاستعمارية للعنف، وفي قدرتها على إرباك الأجهزة الأمنية والإدارية، إلى درجة دفعت السلطات إلى إعلان حالات طوارئ محلية، وتنظيم حملات عسكرية وأمنية واسعة لملاحقتها، خلّفت رصيدًا أرشيفيًّا غنيًّا يعكس حجم القلق الذي أثارته الظاهرة[26].

ورغم فترات التراجع النسبي، استمرت اللصوصية الريفية في خلال العقود الأولى من القرن العشرين، بل عرفت انتشارًا أكبر في بعض المناطق التي شهدت تفكيكًا حادًّا للبنى الاجتماعية التقليدية، بخاصة نتيجة نزع الأراضي وتدهوُر الأوضاع الاقتصادية والإقصاء السياسي؛ ففي سياق حُرم فيه الفلاح الجزائري أرضه، وحقوقه المدنية والسياسية، وفرص الاندماج في الاقتصاد الاستعماري، مقابل تمكين المستوطن الأوروبي من الأرض والحماية القانونية والامتيازات، يصبح من الصعب فصل اللصوصية عن مناخ الإحباط والظلم البنيوي الذي طبع الحياة الريفية؛ إذ كيف يمكن لفلاح جُرّد من ملكيته أن يستوعب استقرار مستوطن، وافد من أوروبا، فوق أرض كانت إلى وقت قريب مصدر عيشه وامتداده الاجتماعي؟

احتفظت الذاكرة الشعبية في المجال السطايفي بأسماء شخصيات شكّلت ما يمكن وصفه بـ"عصابات" لها قادتها، ونشطت في مناطق معيّنة، بخاصة في مجالات البلديات المختلطة ريغة، تاكيطونت، والمعاضيد، حيث كانت تمارس اللصوصية واعتدت على ضيعات المستوطنين، وفرضت أحيانًا إتاوات على الأهالي، بل واصطدمت في بعض الحالات بأعوان الإدارة الاستعمارية، من قيّاد وحرّاس غابات. ووضعت هذه الأفعال الجماعات في موقع مواجهة مباشرة مع السلطة الاستعمارية، ورسّخت صورة الريف بوصفه فضاءً صعب الضبط، وغير خاضع بالكامل لمنطق السيطرة الاستعمارية[27]. لكنّ اللافت

[26] Archives Nationales d'outre-mer (A.N.O.M), Aix-en-provence, ALG. GGA ,12h41, commission interdépartementale pour la sécurité, rapport présenté par M. Jouyne, conseiller général d'Alger, au nom de la sous-commission d'études, Alger, imprimerie Typo-litho et miaux, 1893, 16 pages.

[27] تحفّظنا عن ذكر أسماء قادة الجماعات التي كانت تمارس اللصوصية، لأنهم يحملون ألقابًا عائلية موجودة حاليًّا في تلك المناطق وهو ما قد يفهم أنه إساءة رمزية لها. وتحصّلنا على المعلومات من شهادات شفوية لبعض سكان تلك المناطق في لقاءات أجريت في أغسطس/آب 2025.

في هذا السياق هو الصورة الإيجابية التي احتفظت بها الذاكرة الشعبية عن بعض هؤلاء "اللصوص"، حيث يُقدَّمون أحيانًا بوصفهم رموزًا للجرأة والرجولة، بل وأبطالًا محليين. ويطرح هذا التمثّل تساؤلات عميقة حول خلفياته: هل يرتبط بمبادرات تضامنية نفّذها بعضهم تجاه الفقراء، أم يعكس آلية نفسية–اجتماعية أوسع، تميل إلى تمجيد القوة في سياق العجز الجماعي والقهر البنيوي؟ في كلتا الحالتين، يبدو أنّ المجتمع المحلي لم يتعامل مع الظاهرة بمنطق أخلاقي صرف، بل ضمن شبكة معقّدة من التبرير والتفهم، نابعة من إدراك عميق لاختلال موازين القوة.

وشكّلت اللصوصية الريفية بالنسبة إلى المستوطنين هاجسًا دائمًا وتهديدًا مباشرًا لمصالحهم الزراعية، خصوصًا في الضيعات المعزولة، وأسهمت في تعميق مشاعر الخوف والعداء تجاه الأهالي. كذلك غذّت هذه الظاهرة تمثّلات عن الريف الجزائري بوصفه فضاءً عنيفًا، غير آمن، ومعاديًا للوجود الأوروبي، وهو ما استُخدم أحيانًا لتبرير تشديد القبضة الأمنية وتعزيز آليات القمع[28].

وعليه يمكن القول إنّ اللصوصية الريفية في أرياف سطيف لم تكن مجرّد ظاهرة إجرامية معزولة، ولا مقاومة سياسية منظّمة بالمعنى الدقيق، بل تعبيرًا مركّبًا عن تفكُّك اجتماعي، واحتجاج غير معلن، وعنف اجتماعي نابع من اختلالات عميقة أحدثها الاستعمار في البنى الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. وقد أسهمت في نهاية المطاف في توسيع هوّة التباعد بين الأهالي والمستوطنين، ومهّدت نفسيًّا ورمزيًّا لقطيعة أعمق ستتجلى لاحقًا في لحظات الصدام الكبرى، خصوصًا مع أحداث 8 مايو/أيار 1945 والثورة التحريرية (1954-1962).

4. الأهالي والمستوطنون في التجمعات الحضرية: أنماط التجاور وحدود العيش المشترك

عندما نتحدث عن التجاور السكني في التجمعات الحضرية في سطيف في خلال الفترة الاستعمارية، فإنّنا نقصد تلك الفضاءات التي اتسمت بوجود كثافة عمرانية وبشرية معتبرة، وغالبية سكانها من المستوطنين، وشكّلت مراكز للإدارة والاقتصاد والخدمات (Villard et Rassard 2002, 135). ومثّلت مدينة سطيف، بوصفها أكبر تجمُّع حضري في المنطقة، النموذج الأوضح لدراسة هذا النوع من التجاور.

[28] A.N.O.M, Aix-en-provence, ALG. GGA ,12h41, commission interdépartementale pour la sécurité, rapport présenté par M. Jouyne, conseiller général d'Alger, au nom de la sous-commission d'études, Alger, imprimerie Typo-litho et miaux, 1893, 16 pages.

اتسمت سطيف من الناحية العمرانية بطابع أوروبي واضح، إذ ضمّت أحياءً مبنية وفق الطراز المعماري الأوروبي، شملت فيلات راقية، وشوارع منظمة، وفضاءات للترفيه مثل المسرح والحدائق العمومية، فضلًا عن رموز عمرانية وثقافية ذات دلالة استعمارية، مثل تمثال عين الفوارة الذي أُقيم عام 1898 (Villard et Rassard 2002, 135-140). عكست هذه العناصر تصوُّرًا استعماريًّا للمدينة باعتبارها "جزيرة أوروبية" داخل محيط محلي. وفي قلب هذا الفضاء الحضري شُيّد المسجد العتيق الذي دُشّن في عهد نابليون الثالث عام 1845، في موقع يعكس بدوره سياسة استعمارية قائمة على الإشراف الرمزي على الفضاء الديني.

في مقابل الأحياء الأوروبية، تشكّلت على أطراف المدينة أحياء سكنية خاصة بالأهالي، مثل: حي الزنج (village nègre) وحي الهواء الجميل (bel air)، وهي أحياء تشبه في خصائصها العمرانية والاجتماعية ما يُعرف اليوم بالأحياء القصديرية؛ إذ اتسمت مساكنها بالبناء الهش من الطين والأعشاب، وافتقارها إلى أدنى شروط العيش اللائق وانتشار مظاهر الفقر والتهميش. وسكن هذه الأحياء أهالٍ نزحوا من الأرياف إلى المدينة عبر فترات مختلفة، لأسباب أكثرها اقتصادية مرتبطة بنزع الأراضي، أو البحث عن العمل والخدمات (الصورة 5).

الصورة رقم 5: حي الزنج وهو نموذج للأحياء الأهلية التي نشأت على أطراف مدينة سطيف[29]

[29] CDHA, Album photographique privé .

كرّس هذا التوزيع السكني فصلًا مجاليًّا واضحًا داخل المدينة نفسها: أحياء أوروبية يقطنها في الغالب المستوطنون، وأحياء "عربية" هامشية يقطنها الأهالي. لكنّ هذا الفصل لم يمنع نشوء احتكاك يومي بين المجموعتين، فرضته طبيعة المدينة بوصفها فضاءً اقتصاديًّا وخدماتيًّا مشتركًا.

رصدت الروايات الشفوية للجزائريين أشكالًا متعددة من المعاملات اليومية بين الأهالي والمستوطنين داخل مدينة سطيف. نشأت مبادلات تجارية واضحة، إذ كان الأهالي يرتادون سوق الثلاثاء الأسبوعي للمدينة، الذي شكّل فضاءً منتظمًا للالتقاء وتبادُل السلع. كذلك أُنجِزت معاملات تجارية داخل المحلات المختلفة، سواء تلك التي كان يملكها الأوروبيون، أم المحلات التي امتلكها بعض الأهالي، بخاصّة الميزابيون، الذين برزوا في تجارة الأقمشة وغيرها من الأنشطة التجارية. تشير بعض الروايات، على قلّتها، إلى تشكُّل علاقات صداقة بين الأهالي المسلمين والمستوطنين، سواء بين النساء الأهليات والنساء الأوروبيات، أم بين الرجال الأهالي والرجال المستوطنين. ومن الأمثلة على ذلك بورنية ل، زوجة سي سليمان، التي تنتمي إلى عائلة تُعدّ من أكبر المُلّاك في المنطقة المعروفة بعين مسعود، التابعة لبلدية كاملة الصلاحيات البحيرة (Coligny) غربيّ مدينة سطيف، حيث أعارت عام 1931 صديقاتها الفرنسيات عددًا من الفساتين وأغطية الرأس (الحجاب). ومن جهة أخرى، تشير الروايات نفسها إلى تعزُّز هذه العلاقات بعد المشاركة في الحرب العالمية الأولى، إذ التقطت عدسات الكاميرا صورًا لا تزال محفوظة إلى اليوم، تُظهر الأهالي وهم يحتفلون بزيّهم التقليدي إلى جانب أوروبيين وفرنسيين، وجميعهم مزيّنون بالنياشين، وذلك لمناسبة نهاية الحرب العالمية الأولى (Morel 2001, 19).

كذلك انتشرت ظاهرة استئجار الأهالي مساكن يملكها المستوطنون، وهي ظاهرة امتدت أعوامًا طويلة، وشملت أهالي المدينة، وسكان القرى والمداشر المجاورة، بالإضافة إلى قادمين من مناطق أخرى خارج سطيف.

وكانت الحارات[30] في مدينة سطيف فضاءات حقيقيّة للتجاوُر والتعايُش، لكنها بقيت محدودة لأنّ عدد الأهالي الذين سكنوا الحارات كان محدودًا جدًّا. وشكّلت الحارات تراتبية اجتماعية، حتى أنّ طريقة السكن كانت توحي بذلك؛ إذ كانت العائلات المسلمة تسكن في الطوابق السفلية، وهي طوابق لا تتوفر

[30] الحارات جمع مفرده حارة، وهي مساكن جماعية شيدتها السلطات الاستعمارية للمستوطنين من الفئات ذات المستوى البسيط، وكذلك اليهود، لكن في ما بعد في عشرينيّات القرن العشرين، أصبح كثيرٌ منها تحت إدارة اليهود واستأجروه لمستوطنين آخرين ويهود وأهالٍ.

على الشروط السكنية اللائقة نفسها للطوابق العلوية، حيث تنعدم فيها النوافذ والتهوية الجيّدة Avner and Bousina 2025, 1-22).

وتجدر الإشارة إلى أنه كثيرًا ما تستحضر الذاكرة الجمعية للمجموعتين ذكريات الفضاء المشترك بنوعٍ من النوستالجيا الإيجابية؛ إذ يستذكر بعض المستوطنين والأهالي أنّ الاحترام المتبادل كان سائدًا بين مختلف سكان تلك الحارات، إلى جانب مشاركة الأفراح، وحدوث تثاقُف لغوي ومطبخي محدود مثل ذلك الذي كان سائدًا في الضيعات الفلاحية للمستوطنين. كذلك تستذكر المجموعتان أنّه بعد الأحداث التي شهدتها سطيف في 8 مايو/أيار 1945، سيطرت علاقات الارتياب والحذر من الطرفين رغم استمرارية العيش المشترك (Avner and Bousina 2025, 1-22).

ورغم تعدُّد هذه الأشكال من الاحتكاك الحضري الذي نشأ داخل المجمّعات السكنية المعروفة بالحارات، فإنّ التعايُش كان تعايُشًا هشًّا؛ إذ ظلت العلاقات محكومة بمنطق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، واستمرت التمثلات المتبادلة القائمة على التفوق والدونية. وبذلك شكّلت سطيف نموذجًا حضريًّا يجمع بين كثافة الاحتكاك اليومي وهشاشة التعايُش، حيث كانت مظاهر التعايُش في المدينة أوضح نسبيًّا ممّا هي عليه في الفضاءات الريفية، لكنها بقيت، في الجوهر، تعايُشًا وظيفيًّا ومحدودًا، لا يرقى إلى مستوى الاندماج الاجتماعي أو الثقافي.

5. الزواج المختلط، التمثلات المتبادلة، وبناء الذاكرة اللاحقة

يُعدّ الزواج المختلط، من منظور سوسيولوجي وأنثروبولوجي، أحد أكثر المؤشرات دلالة على مستوى القبول الاجتماعي وحدود الاندماج داخل أيّ مجتمع متعدد الجماعات. ويُقصد به، في السياق الاستعماري الجزائري، ذلك الارتباط الزوجي الذي يجمع بين فردين ينتميان إلى جماعتين تفصل بينهما اختلافات إثنية ودينية وقانونية، وفي حالة الجزائر، إلى منظومتين اجتماعيتين غير متكافئتين بنيويًّا: الأهالي المسلمون من جهة، والمستوطنون الأوروبيون من جهة أخرى (Liauzu 2000, 259-280) . ولهذا فإنّ دراسة هذا النوع من الزواج لا تكتسي أهمية عددية بقدر ما تحمل قيمة رمزية تكشف عمق التباعد الاجتماعي وحدود التعايش الممكن داخل النظام الاستعماري.

ظلّ الزواج المختلط بين الأوروبيين والمسلمين في الجزائر في خلال الفترة الاستعمارية ظاهرة محدودة وضعيفة الانتشار؛ فبين عامَي 1867 و1900، لم يتجاوز متوسط هذا النوع من الزيجات نحو 3 حالات لكل 1000 زواج مُسجّل، وهو ما يعكس طابعه الهامشي داخل المجتمع الاستعماري. وحتى في أعلى مستوياته، لم تتجاوز نسبة الزواج المختلط 13 حالة لكل 1000 زواج عام 1938، وهي نسبة تبقى ضئيلة جدًّا إذا ما قورنت بالتركيبة الديموغرافية آنذاك، حيث قُدّر عدد السكان الأوروبيين بنحو 800 ألف نسمة مقابل نحو 5 ملايين من السكان المسلمين (Taraud 2009, 1).

وعلى مستوى الولاية الفرعية سطيف، تشير سجلات الحالة المدنية إلى وجود بعض الحالات النادرة لزواج رجال من الأهالي المسلمين بنساء أوروبيات، ما يدلّ على أنّ الظاهرة لم تكن منعدمة تمامًا، وإن ظلت استثنائية ومحدودة. كذلك تُبرز الشواهد المتاحة أنّ هذه الزيجات ارتبطت كثيرًا بفئات اجتماعية معيّنة من الأهالي، تميّزت بمستوى تعليمي أو اقتصادي أو حضور سياسي وفكري خاصّ، الأمر الذي يجعل من الزواج المختلط امتيازًا اجتماعيًّا محدودًا أكثر منه ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار.

في المقابل لم نعثر على ما يثبت وجود حالات زواج رجال أوروبيين من نساء جزائريات مسلمات في المجال السطايفي في خلال الفترة المدروسة. ويُفسَّر هذا الغياب جزئيًّا بالمنع الديني الصريح الذي يحظر زواج المسلمة بغير المسلم، لكنّ هذا العامل وحده لا يكفي لتفسير الظاهرة. فحتى في الاتجاه الآخر، حيث لا يحرّم الإسلام زواج المسلم من الكتابية، ظل الزواج المختلط محدودًا للغاية. ويعود ذلك إلى ما يمكن تسميته بـ"التباعد النسقي" بين المجموعتين، وهو تباعُد لم يكن ناتجًا عن اختلاف ثقافي طبيعي بقدر ما كان نتيجة سياسات استعمارية واعية، كرّست الفصل القانوني والرمزي بين الأهالي والمستوطنين في مجالات الجنسية، والتعليم، والسكن، والحقوق المدنية. وبهذا أصبح الزواج المختلط فعلًا اجتماعيًّا خارجًا عن المألوف، بل أحيانًا مثيرًا للريبة والرفض من كلا الطرفين، لما يحمله من تهديد ضمني للحدود الاجتماعية التي قام عليها النظام الاستعماري.

ويتصل بذلك، على نحو وثيق، تشكُّل منظومة من التمثلات المتبادلة بين الأهالي والمستوطنين، أسهمت في إعادة إنتاج هذا التباعد وتعميقه؛ فالتمثلات الاجتماعية لا تعكس الواقع فحسب، بل تُسهم أيضًا في بنائه وتوجيه السلوك داخله، خصوصًا عندما تتشكّل في سياق علاقة قوة غير متكافئة. وفي سطيف أدّى الاحتكاك اليومي غير المتوازن إلى جانب السياسات الاستعمارية إلى ترسيخ صور نمطية متبادلة جعلت التعايش هشًّا ومشروطًا.

غلبت على تمثُّلات المستوطنين تجاه الأهالي نظرة استعلائية اختزلت الجزائري في صور سلبية، من أبرزها صورة "العربي الكسول"، التي تجاهلت السياق القهري الذي جُرّد فيه الأهالي من أراضيهم وحُوّلوا إلى يد عاملة تابعة داخل ضيعات استيطانية. كذلك انتشرت صورة "العربي اللص"، بخاصة مع بروز اللصوصية الريفية، حيث عُمِّمَ سلوك جماعات محدودة على مجتمع بأكمله، ما سمح بتبرير تشديد الرقابة الأمنية والعقاب الجماعي. أمّا صورة "العربي القذر"، فعكست قراءة ثقافوية استعلائية ربطت الفقر وسوء السكن بصفات أخلاقية، متجاهلةً الدور البنيوي للسياسات الاستعمارية في إنتاج البؤس العمراني. وهكذا، تحوّلت نتائج الإقصاء والتهميش إلى مبررات أخلاقية لإدامة الهيمنة ونزع الإنسانية عن الأهالي، وزادت حدة هذه التمثلات تداوُلًا لدى المستوطنين بعد أحداث 8 مايو/أيار 1945[31].

وفي المقابل تشكّلت لدى الأهالي تمثُّلات حادّة تجاه المستوطنين، نابعة من تجربة الاقتلاع ونزع الأرض والحرمان. فبرز تصوُّر "الكولون الكافر"، حيث أصبح الانتماء الديني حدًّا فاصلًا في تحديد الهوية، خصوصًا في ظل سياسات استهدفت المؤسسات الدينية والتعليم التقليدي. وترسّخت أيضًا صورة "الكولون الجشع"، المرتبطة مباشرة بالاستحواذ على الأراضي الخصبة، وتجلّت في الذاكرة الشعبية في عبارات تختزل التجربة الاستعمارية في فعل السلب ذاته، مثل القول: "الكولون الذي أخذ أرضنا". ولم تكن هذه التمثلات مجرد ردود أفعال نفسية، بل أدوات رمزية لفهم العالم الاستعماري ومقاومته معنويًّا.

أدّت هذه الصور المتبادلة إلى ترسيخ منطق "نحن/هم"، وتعميق التباعد النفسي والثقافي بين الجماعتين، حيث ظل التعايش اليومي، حيثما وُجد، محكومًا بالريبة وانعدام الثقة، أكثر ممّا تحكمه علاقات اعتراف متبادل. ومع أحداث 8 مايو/أيار 1945، بلغ هذا المسار ذروته، إذ شكّلت تلك الأحداث لحظة فاصلة أعادت تشكيل الذاكرة الجماعية للطرفين، وحوّلت التوتر الاجتماعي المتراكم إلى قطيعة تاريخية.

بالنسبة إلى الأهالي، ترسّخت أحداث 8 مايو/أيار 1945 في الوعي الجمعي بوصفها تجربة مؤسسة للعنف الاستعماري، ونقطة انكشاف نهائي لحقيقة النظام الاستعماري. وانتقلت الذاكرة من سرديات التهميش ونزع الأرض إلى ذاكرة المجزرة، حيث أصبح القتل الجماعي والقمع الشامل عنصرين مركزيَّين في تمثُّل الاستعمار. وتحوّل المستوطن، في هذا السياق، من فاعل اجتماعي يُتعايش معه بحكم الضرورة إلى رمز للاعتداء وسلب الحق، ومتواطئ -فعليًّا أو رمزيًّا- في العنف الممارَس باسم الدولة

[31] Mémoires du 8 mai 1945. https://youtube.com/watch?v=RxK70-HPpks&si=lxs412jxNAg2rfwU

الاستعمارية. وقد أدّت الروايات الشفوية والذاكرة العائلية دورًا حاسمًا في تثبيت هذه الصورة ونقلها عبر الأجيال.

أمّا لدى المستوطنين، فتشكّلت ذاكرة مغايرة اتسمت بطابع دفاعي، رأت في الأحداث تهديدًا وجوديًّا لحضورهم المادي والرمزي في الجزائر. وأسهم ذلك في تعزيز تمثُّلات عن الأهالي باعتبارهم عنصرًا "غير قابل للاندماج" وميّالًا للعنف، وهو ما استُخدم لتبرير تشديد السياسات الأمنية وتعميق الفصل الاجتماعي. وبهذا، لم تعد العلاقة تُقرأ في إطار احتكاك اجتماعي غير متكافئ، بل أُعيد تأطيرها ضمن منطق صراع وجودي، يقوم على نفي متبادل للشرعية.

في المحصلة، يكشف هذا المسار أنّ الزواج المختلط، والتمثلات المتبادلة، والذاكرة اللاحقة ليست عناصر منفصلة، بل حلقات مترابطة في بنية اجتماعية استعمارية قامت على التمييز، وأنتجت أشكالًا محدودة ومشروطة من التعايش، سرعان ما انهارت أمام عنف النظام ذاته، ما يجعل فهم هذه الديناميات مفتاحًا أساسيًّا لتحليل القطيعة النهائية التي ستتبلور لاحقًا في مسار التحرر الوطني.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة، من خلال تفكيك العلاقات الاجتماعية في الولاية الفرعية سطيف في خلال الحقبة الاستعمارية، أنّ المجتمع آنذاك لم يكن فضاءً للقطيعة المطلقة ولا للتعايش المتكافئ، بل تشكّل ضمن منطق مركّب جمع بين الاحتكاك اليومي المفروض والتنافر البنيوي العميق؛ إذ أفرز النظام الاستيطاني علاقات اجتماعية متشابكة، فرضت على الأهالي والمستوطنين العيش داخل مجال واحد. لكنّ هذا العيش ظل محكومًا بتراتبية قانونية واقتصادية وثقافية صلبة، جعلت كلّ أشكال التقارب مشروطة، وهشّة، وقابلة للانكسار عند أول اختبار حاسم.

لقد بيّنت الدراسة أنّ الأرض شكّلت المحدد المركزي لإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية؛ فمن خلال نزع الملكية وتوطين المستوطنين، أُعيد تشكيل البنى الاقتصادية وأنماط العمل، وتحوّلت الضيعة الاستيطانية إلى فضاء احتكاك غير متكافئ، جمع بين التعاون القسري والاستغلال، وبين التماسّ الثقافي المحدود والتنافر الاجتماعي. وفي هذا السياق، لا يمكن فهم ظواهر مثل اللصوصية الريفية خارج منطق

الإقصاء والتهميش، إذ مثّلت هذه الظاهرة تعبيرًا مركّبًا عن تفكُّك اجتماعي واحتجاج غير منظّم، أكثر من كونها مجرّد انحراف إجرامي أو مقاومة سياسية واعية بالمعنى الصريح.

كذلك أظهرت الدراسة أنّ التثاقف والاندماج الاجتماعي بقيا محدودَين إلى حدّ كبير، سواء في المجال الريفي أم الحضري؛ فالزواج المختلط، بوصفه أقصى درجات القبول الاجتماعي، ظل استثناءً نادرًا، يكشف في عمقه حدود الاندماج داخل مجتمع استعماري قائم على الفصل النسقي بين الجماعات. ولم تتحوّل الفضاءات المشتركة -السوق، العمل، المدينة، المدرسة- إلى مجالات لإنتاج علاقات ثقة أو انتماء مشترك، بل أعادت في الغالب إنتاج الصور النمطية والتمثلات السلبية المتبادلة، التي غذّتها سياسات التمييز والهيمنة الرمزية.

ومن جهة أخرى، أبرز تحليل التمثلات الاجتماعية والذاكرة اللاحقة أنّ العلاقة بين الأهالي والمستوطنين لم تتحدد بالممارسات المادية فحسب، بل أيضًا بالصور الذهنية والخطابات التي شكّلت وعي كلّ طرف بالآخر. إذ أسهمت التمثلات الاستعلائية لدى المستوطنين، وردود الأفعال الرمزية لدى الأهالي، في ترسيخ منطق "نحن/هم"، وجعلت التعايش الاجتماعي أقرب إلى مجرّد تعايُش مكاني قسري. ومع أحداث 8 مايو/أيار 1945، بلغت هذه التناقضات ذروتها، إذ تحوّلت الذاكرة إلى عامل قطيعة نهائية، وأُعيد تأطير العلاقة ضمن منطق صراع وجودي، أنهى أي وهم بإمكانية الاندماج داخل البنية الاستعمارية.

وعليه يمكن القول إنّ التجربة الاستعمارية في سطيف تكشف حدود المشروع الاستعماري اجتماعيًّا وثقافيًّا، وتُبرز أنّ العنف لم يكن طارئًا أو استثنائيًّا، بل كان كامنًا في صلب البنية التي نظّمت العلاقات بين الأهالي والمستوطنين؛ فالتعايش الذي فُرض بفعل الضرورة الاقتصادية والإدارية لم يُنتج اندماجًا، بل راكم توترات صامتة، انفجرت لاحقًا في لحظات حاسمة من التاريخ الجزائري.

وتدعو هذه الخلاصات إلى تجاوُز القراءات التبسيطية للعلاقة الاستعمارية، سواء تلك التي تختزلها في صدام مباشر، أم التي تُضفي على بعض مظاهر الاحتكاك طابع تعايُش منسجم. كذلك تفتح آفاقًا بحثية واعدة أمام المقاربات المجهرية والأنثروبولوجية، التي تُمكّن من فهم الاستعمار بوصفه تجربة اجتماعية يومية، شكّلت الوعي، والذاكرة، وأنماط المقاومة، وأسهمت في بلورة الشروط التاريخية لمسار التحرُّر الوطني.

البيبليوغرافيا

أوّلًا: المراجع العربية

- أبو القاسم، سعد الله. 2011 .**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، ويليه خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير 1830–1962** .طبعة خاصة. الجزائر: عالم المعرفة.
- بن حبيلس، شريف. 2012 .**الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي** .ترجمة عبد الله حمادي وآخرون. الجزائر: المسك.
- بوعزيز، يحيى. من دون تاريخ .**ثورة 1871: دور عائلتي المقراني والحداد** .الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- بيرم، كمال. 2017. "احتلال منطقة سطيف وتطوُّر حركة الاستيطان الأوروبي بها بين سنتي 1838–1900: مساهمة تاريخية" .**المجلة التاريخية الجزائرية** .العدد 1. 47–70.
- خياطي، مصطفى. 2013 .**حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي** .الجزائر: منشورات ANEP، وحدة الرويبة.
- شهادات شفوية لمجموعة من الجزائريين الذين عاشوا في خلال الفترة الاستعمارية وينتمون إلى مناطق مختلفة من سطيف. مقابلات أُجريت في خلال شهرَي أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول 2025.
- عباس، فرحات. 2007 .**الشاب الجزائري** .ترجمة أحمد منور. الجزائر: المطبعة الشعبية للجيش.

ثانيًا: الوثائق الأرشيفية (فرنسية)

Archives nationales d'outre-mer. Aix-en-Provence. ALG. GGA 12h41. Commission interdépartementale pour la sécurité. Rapport présenté par M. Jouyne, conseiller général d'Alger, au nom de la sous-commission d'études. Alger: Imprimerie Typo-Litho et Miaux. 1893.

Centre de Documentation Historique sur l'Algérie. Aix-en-Provence. 24 ARC 06. Acte de vente par Elhadj Nedjai Ben Seddik à M. G. Brincat. 18 janvier 1888.

Centre de Documentation Historique sur l'Algérie. Aix-en-Provence. 24 ARC 11. Acte de vente à Mme Vve Michel Attard par divers indigènes. 24 novembre 1897.

Centre de Documentation Historique sur l'Algérie. Aix-en-Provence. 24 ARC 01. Souvenirs de Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier.

Centre de Documentation Historique sur l'Algérie. Aix-en-Provence. 303 ARC 01. Souvenirs de Emil Perrier, Serge Perrier, Anne-Marie Perrier, Pierre Bugnot, et Henri Perrier.

Centre de Documentation Historique sur l'Algérie. Album photographique privé.

Centre de Documentation Historique sur l'Algérie. 523 ARC 1–2. Dossier personnel. Arnold.

ثالثًا: المراجع الأجنبية

Accardo, F. 1879. **Répertoire alphabétique des tribus et douars de l'Algérie**. Alger: Typographie Adolphe Jourdan.

Bourdieu, Pierre, and Abdelmalek Sayad. 1964. **Le Déracinement: La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie**. Paris: Les Éditions de Minuit.

Camborieux, Armand. 1978. **Sétif et sa région**. Sétif: Imprimeries Gabelle.

Collet, Beate, and Emmanuelle Santelli. 2012. "Les couples mixtes franco-algériens en France." **Hommes & Migrations**. no. 1295. 54–64.

Féraud, Charles. 1872. **Histoire des villes de la province de Constantine: Sétif, Bordj-Bou-Arréridj, M'sila, Bousaada**. Constantine: Typographie et Lithographie L. Arnolet.

Guignard, Didier. 2014. **L'abus de pouvoir dans l'Algérie coloniale (1880–1914): Visibilité et singularité**. Paris: Presses universitaires de Paris Nanterre.

Guignard, Didier. 2025. **Une ferme en Algérie: L'enracinement paradoxal, 1871–1999**. Paris: CNRS Éditions.

Kateb, Kamel. 2001. **Européens, "indigènes" et juifs en Algérie (1830–1962): Représentations et réalités des populations**. Paris: INED.

Lazali, Karima. _. **Le trauma colonial: Une enquête sur les effets psychiques et politiques contemporains de l'oppression coloniale en Algérie**. Paris: La Découverte.

Liauzu, Claude. 2000. "Guerre des Sabines et tabou du métissage: Les mariages mixtes de l'Algérie coloniale à l'immigration en France." **Les Cahiers du CEDREF**. 8–9. 259–280.

Lützelschwab, Claude. 2006. **La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif: 1853–1956**. Berne: Peter Lang.

Morel, Denise. 2001. **Sétif de ma jeunesse**. France: Éditions Jacques Gandini.

Nouschi, André. 1981. **Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919**. Paris: Presses universitaires de France.

Ofrath, Avner, and Monia Bousina. 2025. "The Harat of Sétif: Living Together in a Colonial Algerian Town." **Urban History**. 1–22.

Plarier, Antonin. 2019. "Le banditisme rural en Algérie à la période coloniale (1871–années 1920)." Thèse de doctorat. Université Panthéon-Sorbonne-Paris I.

Rinn, Louis. 1891. **Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie**. Alger: Librairie Adolphe Jourdan.

Sautayra, E. 1883. **Législation de l'Algérie: Lois, ordonnances, décrets et arrêtés**. Paris.

Streiff-Fénart, Jocelyne. 1990. "Le métissage franco-algérien." **Annuaire de l'Afrique du Nord**. 39. 343–351.

رابعًا: المراجع الإلكترونية

Mémoires du 8 mai 1945. 22 aout 2013.
https://youtube.com/watch?v=RxK70-HPpks&si=lxs412jxNAg2rfwU